مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٧٩

الخميس، ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

إحاطة مقدمة من الرئيس ا لحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير أناتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأنا على يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير ندونغ مبا وفريقه على ما أبدوه من براعة دبلوماسية وفعالية كبيرة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي، بما في ذلك في ظروف صعبة في بعض الأحيان.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد لايتشاك، أود أن أعرب عن سعادتي بالترحيب به هنا اليوم. وبوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرئيس السابق للجمعية العامة، فهو يشكل جسرا طبيعيا بين المنظمتين.

أعطي الكلمة الآن للسيد لايتشاك.

السيد لايتشاك (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشهد هذه الجلسة على العلاقات الممتازة التي أقامتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المستويين السياسي والتنفيذي. وبوصفها أكبر منظمة أمنية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعم الولاية العالمية للأمم المتحدة على المستوى الإقليمي.

ولديّ رسالة بسيطة للغاية لتقديمها اليوم. أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة العمل معا، ربما أكثر مما نفعل الآن، لأن المخاطر عالية للغاية، وهي تتعلق بالمسائل التي تقع في صميم عمل المجلس – السلام والأمن الدوليين، أو، بكلمات الولاية التي تحكم هذه المنظمة ذاتها، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وبصفتي رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سأقدم للمجلس خلاصة أولوياتنا وأنشطتنا من خلال ثلاث نقاط رئيسية، ثم نصغي بعناية إلى أي آراء قد تكون لدى أعضاء المجلس بشأن سبل المضي قدما. أولا، أريد أن أتكلم عن منع نشوب النزاعات وحلها والتخفيف من وطأتها على الناس، لأن تلك هي أولويتنا القصوى.

سأبدأ بما يحدث في أوكرانيا وحولها، وهو أمر غير مقبول بصراحة. فهذه الأزمة تتعارض مع كل ما تمثله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. ويجب أن نكون واضحين جدا منذ البداية – فما من بديل لاتفاقات مينسك. ولهذا السبب نؤيد بقوة الصيغ القائمة، لا سيما صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية. ولكننا لا نستطيع ببساطة الانتظار بصبر لإحراز تقدم. هناك الكثير جدا من الناس الذين يعانون في اللحظة التي نتكلم فيها. وقد شهدت تلك المعاناة بنفسي عندما سافرت إلى ذلك البلد في كانون الثاني/يناير. وكانت رحلتي الأولى كرئيس، ولن أنساها.

في منطقة لوغانسك، تُجبر النساء والرجال المسنون ممن يستخدمون العكاز أو الكراسي المتحركة كل يوم على القيام

برحلة محفوفة بالمخاطر عبر نقطة الدخول والخروج الوحيدة المفتوحة – جسر على خط التماس في ستانتسيا لوهانسكا الذي تضرر بشدة جراء النزاع.

ويعبر الحدود ما يزيد على ٠٠ ١٠ شخص يوميا. وهم يعانون من الإهمال والشعور باليأس من جراء عدم الوفاء بالتعهدات وتزايد انعدام الثقة وانعدام وجود حيز لإجراء حوار حقيقي.

وما زلنا نتطارح الأفكار منذ زيارتي بشأن تقديم مقترحات محددة قد تؤدي إلى تحسن ملموس في أوضاع الناس في الميدان. وتشمل بعض التدابير التي حددناها إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وإصلاح الجسر في منطقة ستانيتسيا لوهانسكا. وقد وضعت هذه التدابير وغيرها من خلال التعاون الوثيق مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنسق المشاريع في أوكرانيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أتيحت لي فرصة لمناقشتها بشكل منفصل في الشهر الماضي مع الوزيرين كليمكين ولافروف. ولم أسمع اعتراضا ولو لمرة واحدة. ولذلك آمل أن نعمل لمواصلة تنفيذ تلك الخطوات المقترحة خلال الأشهر المقبلة.

وأود أيضا أن أغتنم الفرصة اليوم لأعرب عن خالص امتناني للرجال والنساء الشجعان العاملين في بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا. فهم عيون المجتمع الدولي وآذانه في الميدان، ويعملون في مواجهة مخاطر كبيرة ويستحقون دعمنا.

وأعلم أن البعض يتحدثون عن بعثة الأمم المتحدة في أوكرانيا. وأود أن أوضح أن هذه ليست المرة الأولى التي يطرح فيها هذا النقاش. وليس لي ما أضيفه إليه اليوم ما عدا تأكيد استعدادنا للمشاركة في أي مقترحات محددة أو قرارات قد تتخذها هذه الهيئة.

وفي حين تحوز الأزمة في أوكرانيا وما حولها جل اهتمامنا، فما تزال بؤر أخرى للنزاعات في منطقة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعمل المنظمة في جهود حل النزاعات والوساطة في ترانسنيستريا، جورجيا، وناغورني كاراباخ. ويسعدني أن بإمكاننا لفت انتباه المجلس إلى هذه السياقات اليوم أيضا.

وأود أن أبدأ بعملية التسوية في ترانسنيستريا، حيث شهدنا ثمة زخم حقيقي. وينبغي مواصلة تعزيز ذلك الزخم. وقد شددت خلال زيارتي إلى جمهورية مولدوفا في كانون الثاني/يناير على ضرورة إحراز تقدم في مجموعة التدابير الثمانية. وقد تركز الخطوات المقبلة على وسائل النقل العام والاتصالات السلكية واللاسلكية. وإذا ما توفرت الإرادة السياسية وأجري حوار حقيقي، سيصبح ممكنا تحقيق نتائج ملموسة لمصلحة السكان على كلا ضفتي نهر دنيستر. ونحن على استعداد أيضا لاستضافة اجتماع مجموعة ٥+٢ في براتيسلافا. ويتوقف هذا على التطورات المحتملة عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وقد أصدرت بعثة المراقبة الدولية التابعة للمنظمة بيانا عن النتائج الأولية التي توصلت إليها فيما يتعلق بسير الانتخابات. وأؤيدها في ذلك تماما، ونود أن نؤكد بشكل أعم الدور الحاسم الذي تؤديه البعثة في مراقبة الانتخابات نظرا لإسهامه في توطيد الديمقراطية في منطقة عمل المنظمة. ولذلك السبب، يتعين على الدول المشاركة في المنظمة أن تبذل كل ما في وسعها لتمكين تلك البعثات من أداء عملها دون عوائق.

وأود أن أنتقل الآن إلى جورجيا، حيث تؤيد رئاستنا تماما الصيغ القائمة، وما تزال ملتزمة بمباحثات جنيف الدولية وآليات منع الحوادث ومواجهتها. وقد زرت خط الحدود الإدارية مع أوسيتيا الجنوبية حيث رأيت بنفسي الحاجة الماسة إلى إعادة فتح المعابر التي ظلت مغلقة لبضعة أسابيع. ويسبب إغلاقها عقبات يومية للسكان المحليين مثل الحد من الحصول على الرعاية الصحية. ونهدف في ذلك الصدد أيضا، إلى التركيز على

المشاريع التي قد تؤدي إلى نتائج ملموسة وإن كانت صغيرة لتحسين حالة السكان في الميدان.

واتخذت بعض الخطوات إلى الأمام في ناغورنو كاراباخ، ولكننا بحاجة إلى مزيد من التطورات الإيجابية. وعدت من أذربيجان قبل يومين، حيث رحبت بتكثيف المحادثات والحد من انتهاكات وقف إطلاق النار. وسأسافر إلى أرمينيا أيضا في الأسبوع المقبل. ومن المتوقع أيضا مزيد من الزيارات إلى غرب البلقان ووسط آسيا. وما برحنا نتّبع في تلك الزيارات وغيرها الاستراتيجية نفسها الرامية إلى إتاحة حيز للحوار والتصدي فورا وبصورة عملية للتحديات التي نواجهها.

وهناك الكثير من النقاش بشأن ما ينبغي أن نسمي بهذه تلك النزاعات. وأيا تكن المصطلحات التي نستخدمها – سواء كانت نزاعات خاملة، أو طويلة الأمد، أم بؤر سوداء، فإن الحقيقة التي سبيل لإنكارها هي أنها نزاعات استمرت لفترة طويلة جدا، وأنها تظل عرضة دائما لخطر التصعيد. وإلى أن يتم حلها، ستستمر معاناة الناس. وإلى أن يتم حلها، فإنها بحاجة إلى اهتمامنا وللتعاون فيما بيننا. ويجب أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جزءا من ذلك. وهناك حوار بناء بالفعل بين الأمم المتحدة وممثلي الخاصين والمبعوثين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة. وهناك بعض المشاريع المحددة والإيجابية للغاية التي يجري تنفيذها في الميدان. وأعتقد أنه لا يزال هناك مجال للمزيد من العمل، وهذا ما أود استكشافه هنا اليوم. وبالتالي، أود فيما يتعلق بالنقطة الثانية، أن أتحدث عما ينتظرنا في المستقبل.

لقد نشأت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية. وانبثقت فيما بعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. وتمارس كلتاهما السلطة من خلال نظم القواعد والمبادئ المتفق عليها، والتي تسمح للجميع بالمشاركة في إدارة الشؤون الدولية. وتوخت كلتاهما أشكالا جديدة من التعاون بين صانعي القرارات كي يتسنى تحسين حياة الناس في الميدان. وتهدف كلتاهما إلى تهيئة الحوار في محافل لم تشهد حوارا من قبل. وتواجه منظمتانا الآن تحديا مماثلا. وما زلنا نتعلم كيفية التعامل مع مسائل ما كان للمؤسسين أن يتصورونها، مثل تغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف، وغيرها. وقد اخترنا لذلك السبب موضوع ”مستقبل أكثر أمنا“ باعتبارها أولوية ثانية بالنسبة لنا. ويمر المشهد الأمني بتغيرات متزايدة. وبالمثل يزداد عدم القدرة على التنبؤ. وأصبحت مؤسساتنا بحاجة إلى التكيف حتى تلائم هذا القرن الفتي. وذلك أمر نستطيع تحقيقه ويجب علينا أن نعمل لأجله معا.

واتخذت الأمم المتحدة الخطوات اللازمة لتكييف جدول أعمالها في عام ٢٠١٦ حين اتخذ مجلس الأمن القرار بشأن الحفاظ على السلام سعيا إلى تحسين معالجة دورة السلام القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) – لكيلا ننتظر حتى ينشب النزاع فنستجيب له، وإنما علينا بالقضاء على الظروف التي ربما تؤججه. ويعني ذلك حشد قدراتنا في مجالات التنمية المستدامة وبناء المؤسسات وسيادة القانون والحكم الرشيد. ويتسق ذلك تماما مع النهج الشامل للمنظمة في مجال الأمن. وإذ نعمل جميعا لتحقيق السلام بالفعل، فإن بوسع مجموعة أدوات المنظمة المعنية بدورة النزاع وغيرها من الأعمال ذات الصلة أن توفر لنا بعض الدروس الميدانية. وأود أن أذكر بعض الأمثلة على ذلك، بدءا من ملف مكافحة الإرهاب.

فالإرهاب والتطرف العنيف ليسا ظاهرتين جديدتين تماما، غير أنهما يشكلان تهديدات أكبر مما كان قد توقعه مؤسسو منظمتينا. وكنت في غاية السعادة لسماعي عن توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتكتسي الآليات الوقائية أهمية رئيسية. وكلما عملنا معا كلما تمكنا من الوصول إلى عدد أكبر من الناس.

وهناك فرصة أخرى لتعزيز التعاون ألا وهي خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتؤدي الأمم المتحدة ومنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا معا عملا قيّما في الميدان. فكلانا يدعم النساء العاملات في مجال بناء السلام. وندعو كلانا إلى عمليات سلام شاملة. ونواصل معا إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة بعثاتنا الميدانية. ونعمل معا أيضا لعكس اتجاه تيار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويقترب موعد حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وما دام الأمر هكذا، فإنني أحث في استكشاف المزيد من السبل التي تمكننا من تعزيز أنشطة كل منا ودعمها.

وينطبق الأمر نفسه على برنامج عمل الشباب والسلام والأمن. وقد ظل الخطاب المتعلق بهذا يفتقر إلى التوازن لفترة طويلة جدا، إذ كثيرا ما نظر إلى الشباب باعتبارهم خطرا بدلا من النظر إليهم بوصفهم عنصرا فاعلا في سياق السلم والأمن الدوليين. بيد أننا ماضون في تغيير ذلك. وهناك فرص عديدة للتعاون إذا ما نفذ القراران ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨). ولكن يجب علينا التعاضد معا إذا أردنا إحراز أي تقدم ملحوظ في تلك المجالات. وأحسب أن الأعضاء يعلمون إلى ماذا أرمي بهذا.

وأود أن أختتم إحاطتي اليوم بتوضيح أولويتنا الثالثة، وهي عزيزة جدا على نفسي: تعددية الأطراف الفعالة. ويبدو أن العالم قد بدأ نسيان الدور الملح للغاية الذي تؤديه تعددية الأطراف – هذه الآلية الهامة جدا لحل المشاكل ومنع نشوب الحروب في سياق العلاقات الدولية. وفي هذه القاعة هناك البعض ممن هم من بلدان تقع على بعد آلاف الأميال خارج منطقة المنظمة. ومع ذلك فنحن لسنا بذلك البعد عن بعضنا كما قد يبدو. بل إن الكثير من التحديات التي تواجه الموجودين هنا، لها تأثير أيضا في الـ ٥٧ دولة المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فتلك الطائفة من التحديات ذات طابع عالمي: تغير المناخ وآثاره على أكثر المجتمعات هشاشة، والفقر والجوع اللذان قد يؤديا إلى الهجرة، وتزايد انعدام اللامساواة وكيف يمكن أن يؤدي إلى تأجيج نيران النزاع والتطرف. وتأبى جميع هذه التحديات بشدة على أية حلول أحادية.

ولذلك فإن العمل معا والاستفادة من المنابر المتعددة الأطراف ليسا مجرد ترف يمكننا التخلي عنه، بل إنهما خيارنا الوحيد. فليس لدينا ما نخسره من العمل معا، وإنما سنكسب الكثير في واقع الأمر. وبالمثل، فإن شعوبنا ستكسب الكثير من ذلك أيضا. ولحسن الحظ، فإننا ندرك الأمر جيدا عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهناك تعاون وثيق بين المنظمة وكيانات الأمم المتحدة في فيينا، وهناك مشاريع حيوية يجري تنفيذها في الميدان.

وتستفيد بعثاتنا الميدانية، بما في ذلك بعثة الرصد الخاصة، من الخبرة والدعم المقدّمين من الأمم المتحدة، ولدينا عدد من مذكرات التفاهم وكُتب الموافقة يفوق أي وقت مضى.

ولا يزال أمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكثير لتتعلمه من توثيق المشاركة مع الأمم المتحدة. ويشمل ذلك الجاهزية العملياتية والقدرات والإمكانات في مختلف مراحل دورة النزاع، فضلاً عن التدريب والخبرات عبر طائفة واسعة من المواضيع والقضايا. بيد أن المنظمة لديها أيضا الكثير جداً لتقدمه – من المعارف الإقليمية الملائمة للغرض والخبرات المتخصصة إلى الدروس المستفادة من الميدان. وعلاوة على ذلك، وفي هذا المناخ الذي يتدهور فيه تحديد الأسلحة عالمياً، يمكن للمنظمة أن تكون منبراً لبناء الثقة وزيادة الشفافية.

وأعتقد أنه يمكننا وينبغي لنا أن نرى مزيداً من المشاركة في الأشهر والسنوات القادمة، لأنه لا يوجد أي بديل على الإطلاق عندما يتعلق الأمر بالشرعية التي توفرها الأمم المتحدة والنطاق الذي تتيحه. وعندما يتعلق الأمر بالأعضاء الـ ٥٧ في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فليس هناك أي بديل عن الخبرات المحلية والوجود الميداني. إذ يمكن تحقيق نتائج تاريخية عندما يتم تعبئتها بفعالية وتجميعها.

لقد جئت هنا إلى نيويورك لأخاطب المجلس بشأن أولويات رئاسة سلوفاكيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع التركيز على فرص تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في ترجمة هذه الأولويات إلى واقع. وأشكر أعضاء المجلس على الاهتمام الذي منحوني إياه اليوم، ولكن قبل أن أختم كلامي أريد أن أوضح مسألة ما بجلاء أكبر. إن هذه الإحاطة الإعلامية وحدها لن تغير أي شيء. وهي لن تغير أي شيء في عملنا ولن تغير شيئاً في حياة الناس. ولذلك السبب، فإن من المهم للغاية أن تعقب الأفعالُ أقوالنا اليوم.

ونحن على استعداد للقيام بدورنا. وقد سبق أن تواصلتُ مع الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة لدعوتهم إلى المشاركة في مختلف المناسبات التي تقيمها المنظمة في هذا العام. كما زاد فريقي تنسيقه مع مكتب الأمم المتحدة للاتصال في فيينا، وهناك مناقشات جارية بشأن خيارات تعميق التعاون على أرض الواقع. فكلما عملنا معاً على نحو أوثق، اقتربنا أكثر من تحقيق أهدافنا المشتركة. وإنني على ثقة بأن الإحاطة الإعلامية اليوم هي خطوة أخرى على الطريق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لايتشاك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الوزير لايتشاك على إحاطته الإعلامية وأرحب بعودته إلى الأمم المتحدة. وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما تقوم به المنظمة من عمل للتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة التي نواجهها.

إن شعب أوكرانيا يشعر بهذه التحديات بشكل حاد. وتؤيد المملكة المتحدة استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك في القرم كما ينبغي أن يفعل كل الأعضاء هنا اليوم.

ومع ذلك، نرى عاماً بعد عام استمرار تجاهل القانون الدولي من جانب عضو دائم في المجلس. وقد حلّت في الشهر الماضي الذكرى السنوية الخامسة لضم روسيا غير القانوني للقرم. وتواصل روسيا هذا النمط من السلوك في تجاهل صارخ للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، كما تواصل روسيا زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا والتدخّل في الانتخابات الأوكرانية وتأجيج النزاع الجاري، مع ما ترتب على ذلك من تكاليف إنسانية مدمرة.

فقد لقي أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص حتفهم منذ بدء النزاع، وأصيب قرابة ٠٠٠ ٢٥ آخرين، ويحتاج ٣,٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. ويجري تقييد الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الضعفاء في دونباس. وتتحمل روسيا المسؤولية عن هذه الحالة المستمرة. ولن ينتهي هذا النزاع إلا من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك، وهو أمر يتطلب وقفاً دائماً حقاً لإطلاق النار وإرادة سياسية حقيقية.

ونرحّب بالالتزام الشخصي الذي أبداه الوزير لايتشاك في التخفيف من الآثار الإنسانية لهذا النزاع. وتؤدي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا دوراً حاسماً ومحايداً في رصد الحالة على أرض الواقع. وهي تستحق منا الالتزام الكامل وأن تكون قادرة على الاضطلاع بولايتها في جو خالٍ من الترهيب ومن دون فرض قيود على إمكانية وصولها أو التدخل في معداتها. وستظل المملكة المتحدة مؤيداً قوياً للبعثة.

وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة التعاون بشأن الأهداف المشتركة. وأود أن أشكر المنظمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المشاركة في رئاسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونرحّب بخطط الوزير لايتشاك للتركيز على سلاسل الإمداد للاتجار بالأشخاص في منطقة المنظمة.

إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو مجال آخر من مجالات التعاون الهام. وفي هذا الصدد، نرحّب بالتركيز الشامل للمنظمة، الذي يأخذ بنهج يشمل المجتمع بأسره وينطوي بشكل كامل على سيادة القانون وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والوقاية. ونرحّب أيضاً بالشراكة القوية بين المنظمة وهيئات مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن وتعاونها معها لتنفيذ الأطر المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب.

مع قرب حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أيضا أن تظل المرأة والسلام والأمن في صدارة جدول أعمال كل من المنظمتين. وأتفق مع تعليقات الوزير لايتشاك في أنه يجب علينا فعل المزيد، في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كي تعزز المنظمتان عمل إحداهما الأخرى في هذا المجال الهام.

وتواصل الأمم المتحدة والمنظمة دعم بلدان غرب البلقان من خلال التنسيق والتعاون بين أشكال وجود كل منهما في المنطقة. وينبغي مواصلة العمل المشترك لضمان أن تكون أنشطة المنظمة مُكمّلة لأنشطة الأمم المتحدة.

ونرحّب بالتقدم المحرز مؤخراً في البعد الإنساني للمنظمة، وذلك باتخاذ القرار الوزاري التاريخي بشأن سلامة الصحفيين والخطط الرامية إلى تنفيذ ذلك القرار. ونتطلع إلى العمل مع ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام قبل انعقاد المؤتمر الدولي بشأن حرية وسائط الإعلام الذي ستستضيفه المملكة المتحدة في تموز/يوليه.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منتدى قيم للحوار، وإذا أظهرت جميع الدول الإرادة السياسية للانخراط في تعاون بنّاء، فإنها يمكن أن تحدّ من المخاطر وأن تُساعد في نهاية المطاف على إعادة بناء الثقة. والتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة وتحديثها أمران ضروريان لتحقيق قدر أكبر من الشفافية وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري. ويحدونا الأمل في أن يتقيّد نهج الوزير لايتشاك بصفته رئيس المنظمة بهذه المقتضيات. ونحن نؤيد الأولوية التي يوليها للعمل من أجل التوصل إلى حل للنزاع الذي طال أمده في منطقة المنظمة ونُرحّب بالالتزام الذي أبداه بزيارة المنطقة في وقت مبكر من رئاسته.

أخيراً، أودّ أن أقول إننا نتشاطر تماما النداء الذي أطلقه الوزير لايتشاك في هذا الصباح من أجل تعددية الأطراف الفعالة. فلا يمكننا التصدي للتحديات المشتركة، من قبيل تغير المناخ والإرهاب وتحديد الأسلحة، إلا من خلال العمل معاً على نحو متعدد الأطراف في إطار النظام الدولي القائم على القواعد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة وأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وكونوا على يقين من أن وفد بلدي سيتعاون بشكل وثيق جدا معكم خلال فترة رئاستكم.

وأود أيضاً أن أشكر رئاسة غينيا الاستوائية خلال الشهر الماضي.

وأود أن أرحّب بحضور الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير ميروسلاف لايتشاك، في مجلس الأمن وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً.

إذ تضع إندونيسيا في اعتبارها المساهمة الإيجابية للمنظمة وغيرها من المنظمات من مناطق أخرى، فإنها تود أن تشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، ترحّب إندونيسيا بأهداف رئاسة سلوفاكيا للمنظمة في عام ٢٠١٩ والتي ترمي إلى تعزيز الحوار والثقة والاستقرار في منطقة المنظمة. كما تقدّر إندونيسيا مجالات التركيز الثلاثة التي حددتها الرئاسة السلوفاكية، وهي منع نشوب النزاعات والوساطة فيها والتخفيف من حدتها والتركيز على الأشخاص المتضررين منها؛ وتوفير مستقبل أكثر أمناً؛ وتعددية الأطراف الفعالة. ولا يمكننا التغلب معاً على التحديات المتزايدة التعقيد

من قبيل مكافحة الإرهاب وتغير المناخ والمرأة والسلام والأمن وما إلى ذلك، إلا من خلال تلك التدابير.

إننا نعيش في عالم شديد الترابط، ولدينا إيمان ثابت بقوة تعددية الأطراف في البحث عن حلول للتحديات العالمية، وتعزيز السلام والتنمية المستدامين. والأمم المتحدة نفسها مظهر من مظاهر تعددية الأطراف ودليل بارز على قدرتها على تحقيق النتائج بشكل فريد في حل التحديات عندما يلتزم الجميع التزاما تاما بمقاصد المنظمة ومبادئها.

ثانيا،إن الاحترام الكامل لعدم التدخل وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية أمر أساسي في العلاقات بين الدول، ويجب أن تلتزم كل دولة عضو في الأمم المتحدة بتلك المبادئ. ومن الضروري أيضا أن يحترم الجميع مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في حل النزاعات. ونؤمن بصدق بقيمة الحوار وضرورة تسوية المنازعات وديا، على نحو ما أكده بصورة مستصوبة الوزير لايتشاك. وقد لا تكون الإرادة السياسية لتحقيق هذه الغاية دائما أمرا مفروغا منه، ولكن يمكن تعزيزها باستمرار الحوار والاحترام المتبادل وبذل جهود ذات مصداقية لتحقيق السلام. وفي حين أن كل نزاع على حدة نزاع فريد من نوعه، فإن عدم كفاية قدرات الدولة ومؤسساتها غالبا ما تشكل عائقا أساسيا أمام بناء السلام. ولذلك، تشدد إندونيسيا أيضا على الحاجة إلى توفير الدعم الملائم للبلدان المتضررة، على أن تسترشد المساعدة بأولوياتها المحددة.

ثالثا، تؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بالدور المحوري الذي تضطلع به الترتيبات الإقليمية. وتتشاطر المنظمات الإقليمية والبلدان ثقافة وفهما مشتركين، وذلك من خلال أواصر التاريخ، يمكن أن تحمل رؤى فريدة تؤدي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية. ونشدد على الاهتمام المستمر من جانب الأمم المتحدة للاستفادة بطريقة أكثر جدوى من الكيانات الإقليمية، من أجل تعزيز السلام والرخاء في العالم. كما يسلط ميثاق الأمم المتحدة الضوء على أهمية الترتيبات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. فالفصل الثامن من الميثاق مكرس خصيصا للترتيبات الإقليمية، إذ يشدد على أن يقوم مجلس الأمن بالتشجيع على تطوير حالات التسوية السلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية.

ولدينا في هذا الجزء من العالم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وما برحت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ إنشائها في آب/أغسطس ١٩٦٧، تتشاطر المسؤولية عن تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، بمنأى عن التدخل العسكري الأجنبي والضغوط التي لا داعي لها. كما تسهم الرابطة في تعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، ستواصل الرابطة العمل مع شركائها في الحوار. ونعتقد أن إجراء حوار حقيقي بين البلدان في المنطقة، وكذلك خارج المنطقة، بما في ذلك الحوار الأقاليمي، سيعمل دائما على توفير قاعدة متينة من أجل التوصل إلى حل دائم لأي حالة يمكن أن تكون مقبولة لجميع الأطراف.

وأود أن أختتم بياني متمنيا للوزير لايتشاك كل النجاح خلال فترة توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تنفيذ أهدافها وبرامجها النبيلة، على النحو المبين في الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر غينيا الاستوائية على ما قامت به من عمل ممتاز بصفتها رئيسة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. كما أود أن أهنئ فرنسا على تولي رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، على التعاون الكامل من جانب الصين.

وترحب الصين بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفاكيا، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، وتشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن الحالة الدولية، في الوقت الحاضر، تشهد تغييرات أسرع وأعمق، مع ازدياد العوامل التي تتسبب في عدم الاستقرار وعدم اليقين. فالنزعة الانفرادية والحمائية في تصاعد، الأمر الذي يعرض النظام الدولي في نظام الحوكمة العالمية للخطر. إن العالم بحاجة إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. وتعد الأمم المتحدة حاملة راية تعددية الأطراف، وإن كان مجلس الأمن يشكل جوهر نظام الأمن الجماعي الدولي.

و تعزيز التعاون الدولي، بما يضع الأمم المتحدة في صميمه، اتجاه عام في طموحنا المشترك. وتدعم الصين الأمم المتحدة في تعميق تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بغية المشاركة في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لهذا التعاون أن يتبع بحزم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن ييسر بقوة تسوية القضايا الإقليمية الساخنة من خلال الحوار والمشاورات، وأن يعمل بنشاط على تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وأن ينزع فتيل التوتر من خلال الوسائل السلمية. ويجب أن تكون هذه الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية متوافقة مع القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، ولا سيما احترام السيادة الوطنية، والاستقلال، والسلامة الإقليمية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك هام للأمم المتحدة. وما فتئت المنظمة، في السنوات الأخيرة، تمارس بنشاط الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الأمن الإقليمي، والثقة المتبادلة والوساطة في النزاعات الإقليمية. ومنذ تولي سلوفاكيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منحت الأولوية للمنع وتخفيف حدة التحديات، مما يوفر مستقبلا أكثر أمنا، ويعزز تعددية الأطراف. وتثني الصين على هذه الجهود. وتؤيد التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج بين المجلس والمنظمة الأمن في مجالي السلام والأمن، وتأمل أن تواصل المنظمة القيام بدور فعال وبناء في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، فقد بذلت الأطراف المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جهودا إيجابية من أجل التوصل إلى حل سلمي، وهو ما ترحب به الصين. ويحدونا الأمل في أن تستقر الحالة في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، وأن تقوم الأطراف المعنية بالتنفيذ الفعال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك، وأن تلتزم بالاتجاه العام للتسوية السياسية، وأن تسعى إلى التوصل لحل شامل من خلال الحوار والمشاورات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذا البيان هو أول بيان أدلي به في جلسة عامة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود، بالنيابة عن كوت ديفوار، أن أعرب عن تهاني الحارة وأطيب تمنياتي لكم ولبلدكم. كما أود الثناء على غينيا الاستوائية لما قامت به من عمل ممتاز خلال رئاستها للمجلس في شهر شباط/فبراير.

ويتوجه وفد بلدي بالشكر للسيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي تطلعنا إحاطته الإعلامية على رؤية سلوفاكيا وأولوياتها، حيث تتولى الرئاسة لعام ٢٠١٩. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه على توليه هذا المنصب وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة.

لقد أعلنت سلوفاكيا بوضوح، منذ انضمامها إلى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الثاني/يناير، مجالات التركيز الرئيسية لجميع أعمالها، ألا وهي: منع نشوب النزاعات والوساطة بشأنها والتخفيف من حدتها، وتعزيز الأمن، وتعزيز تعددية الأطراف الفعالة.

وفيما يتعلق بالنهج المتعدد الأطراف على وجه الخصوص، فإن سلوفاكيا ملتزمة بدعم إقامة الشراكات الاستراتيجية بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية. ويسهل فهم أهمية ذلك الخيار الاستراتيجي في السياق الحالي، الذي يتسم بوجود ميل إلى التشكيك في أطر التعاون المتعدد الأطراف، على

الرغم من أنها قد أثبتت فعاليتها الكاملة في البحث عن حلول مستدامة للتحديات العالمية.

ويتطلب استمرار التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية والتحديات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تضافر الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولهذا، ترحب كوت ديفوار بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كنموذج للتعاون المثمر – فهي تجسيد للرؤية المشتركة للدول الأعضاء البالغ عددها ٥٧ دولة المتمثلة في الأخذ بزمام أمنها الجماعي. كما نلاحظ نوعية تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة، التي تتماشى تماما مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وتقدر كوت ديفوار النهج الشمولي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتصدي للتحديات الأمنية الحالية، والذي يدمج الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وترحب كوت ديفوار بأن نطاق عملها يشمل مسائل تحديد الأسلحة وتعزيز الثقة والتدابير الأمنية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات الوطنية وتعزيز الديمقراطية ومكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها، استنادا إلى مبدأ الولاية الاحتياطية، تحث كوت ديفوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الاضطلاع بدورها الصحيح على نحو كامل في تعزيز السلام والأمن في أوروبا وفقا لمبادئها التأسيسية. وفي ذلك الصدد، يشجع بلدي الرئاسة السلوفاكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل بلا كلل لاستعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا والمناطق المجاورة من خلال تشجيع مختلف أصحاب المصلحة على تجاوز خلافاتهم من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك. وبالنظر إلى ذلك المنظور، يجب التعجيل باتخاذ تدابير مناسبة للتغلب على بيئة انعدام الثقة التي ترسخت فيما بين المعنيين، وهو ما سيمكن من الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفضل جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجتمع الدولي، ويعزز بالتالي استعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تواصل المنظمة دعمها للآليات القائمة لحل النزاعات في ناغورنو كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ولتعزيز محادثات السلام بشأن ترانسدنيستريا وجورجيا وكذلك للمساعدة في تحقيق الاستقرار في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالمساعي الحميدة التي يبذلها السيد لايتشاك، وخاصة زيارته إلى كييف في ١٥ كانون الثاني/يناير والتي كان الهدف منها حث الأطراف على التهدئة وتمكين المركز المشترك للمراقبة والتنسيق من الاضطلاع بدوره في دعم مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورصد اتفاق وقف إطلاق النار في دونباس.

وفيما يتعلق بنطاق أنشطتها التي تتجاوز الحدود الأوروبية، تتمتع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بخبرة يمكن أن تتقاسمها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. الأخطار التي تهدد السلام والأمن ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ وإدارة تدفقات الهجرة، في جملة أمور، مجالات للتعاون يجب أن تستكشفها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. ويعتقد بلدي أنه في حين أن الأمن في المناطق الجغرافية الخاضعة لسلطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمن في المناطق المجاورة يرتبطان ارتباطا وثيقا، فإن الديناميات الأمنية في أفريقيا جنوبي الصحراء لها تأثير كذلك على السلم والأمن في أوروبا. وبناء على ذلك، وبالرغم من أننا نرحب تماما بالتعاون البناء بين المنظمة والشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا، تدعو كوت ديفوار إلى توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، الذي ينطوي على إيجاد حلول دائمة، بروح متضافرة من التضامن، للتحديات المتغيرة الحالية لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

وفي الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يتمنى لسلوفاكيا كل التوفيق في رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ

أولوياتها، بما في ذلك تعزيز تعددية الأطراف، التي تظل كوت ديفوار ملتزمة بها بقوة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن نشيد بغينيا الاستوائية على عملها القدير خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تيسير الإحاطة المقدمة اليوم من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ميروسلاف لايتشاك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفاكيا. وأشكره على مشاطرته رؤية سلوفاكيا لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تركز على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها للحفاظ على السلام والتصدي للتهديدات الجديدة عن طريق تعميق التعاون، بما في ذلك خطة المرأة والسلام والأمن وإشراك الشباب وتعددية الأطراف الفعالة للتغلب على التحديات العالمية والمشتركة. والاستماع إليه يطرح دائما أفكارا جديدة. وأعتقد أنه قد تابع العمل من حيث انتهى بعد أن غادر منصبه قبل بضعة أشهر على رأس الجمعية العامة. وإنني أرحب به مرة أخرى في الأمم المتحدة.

يتضح من إحاطته أن تناول المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمسائل السلام والأمن يظل أمرا هاما لضمان استدامة السلام والأمن في منطقة كل منها. كما أوضحت الإحاطة أهمية دعم وتعاون الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الرئيسية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين. لذلك فإن الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي موضع ترحيب. ونود أن نكرر التأكيد على أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تعزيز الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أمر ضروري لضمان التنسيق الوثيق بين المنظمتين.

بيد أننا ندرك أن كل منظمة إقليمية فريدة من حيث التحديات التي تواجهها في صون السلم والأمن الدوليين وكذلك في الطريقة التي تتصدى بها لتلك التحديات والتهديدات. لكن يجب أن نكون واضحين فالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين لا تعفي المجلس من المسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق بوصفه القيم على السلام والأمن الدوليين. هذه الجهود تكمل بعضها بعضا، ولذلك فمن المهم تعبئة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإجراء حوار من هذا النوع يتيح لنا الفرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أؤكد مجددا دعم جنوب أفريقيا لعمل بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي ينبغي أن تتاح لها إمكانية الوصول دون عوائق من أجل رصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه تنفيذا لولايتها. كما يرى وفد بلدي أن تهيئة بيئة مواتية نحو التسوية والمصالحة والاستقرار على المدى الطويل في كوسوفو مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها واحدة من أكبر العمليات الميدانية في كوسوفو. وهذا النهج الشامل يرسخ أساسا متينا لدعم وتعزيز الجهود الدولية لبناء الثقة. والعمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وكوسوفو ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول السلمية والمستدامة ستثبت قيمته للشعبين والمنطقة الأوسع نطاقا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه يجب على مجلس الأمن، والهيئات الإقليمية، والشركاء الدوليين وسائر الجهات الفاعلة، مثل الجهات المانحة والمجتمع المدني والمنظمات الشبابية، مواصلة الانخراط في الحوار والتعاون، لما فيه مصلحة الشعوب، وكذلك لاستقرار المنطقة الأوسع نطاقا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة

مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأتمنى لكم كل نجاح، سيدي الرئيس، ويسعدني أن أقدم لكم دعمنا الكامل. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لغينيا الاستوائية لنجاحها في رئاسة المجلس الشهر الماضي. وأود أن أنتقل إلى معالي الوزير السيد ميروسلاف لايتشاك، وأرحب به في مجلس الأمن. نقدر إحاطته الشاملة، ونحن ممتنون على تحديده للأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يستطيع الوزير أن يعول على دعمنا الكامل فيما يتعلق بأولوياته المتوازنة والواقعية من جميع النواحي. علينا أن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى دعم التعددية الفعّالة.

ما فتئ الحفاظ على النظام الأمني القائم على القانون الدولي يشكل مهمة جوهرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإن امتثال جميع الدول المشاركة في وثيقة هلسنكي الختامية والاتفاقات اللاحقة شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والسلام في منطقتنا. ومما يؤسف له، أن تلك القواعد العالمية يتحداها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي من مسؤوليته الوحيدة حماية تلك القواعد وصونها.

قبل خمس سنوات، انتهك الاتحاد الروسي سيادة أراضي أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بدءا بالضم غير الشرعي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، اللتين لم ولن نعترف بضمهما. ومنذ ذلك الحين، ما برح العدوان الروسي على أوكرانيا أهم موضوع على جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وما زالت تسوية هذا الصراع تشكل خطوة ضرورية صوب ترسيخ أركان الأمن الأوروبي. نحن نقدر قرار السيد لايتشاك زيارة أوكرانيا لأول مرة، بما في ذلك منطقة دونباس، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أود أن أشدد على أننا لا ننسى استخدام روسيا غير المبرر للقوة العسكرية ضد السفن الأوكرانية، مما أدى إلى السيطرة الانفرادية على مضيق كيرتش. منذئذ ما فتئ الكرملين يتجاهل الدعوات الدولية إلى الإفراج عن أسرى الحرب الأوكرانيين الـ ٢٤. والعقبات التي تحول دون مرور السفن عبر مضيق كيرتش تسببت بالفعل بأضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة لأوكرانيا.

إن بولندا تؤيد بقوة بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وتصر على كفالة سلامة مراقبيها وأصولها. ينبغي أن تتمتع بحرية الوصول بدون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة من الصراع في أوكرانيا. ويجب أيضا اتخاذ خطوات لتعزيز رصد الحدود الأوكرانية الروسية وكفالة المزيد من التواجد الدولي في منطقة الصراع.

نود أن نشيد مرة أخرى بمبادرة السيد لايتشاك بزيارة جورجيا ومولدوفا، وهما بلدان آخران متضرران من الصراعات التي طال أمدها. إننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسعيها إلى إيجاد تسوية سياسية عادلة ودائمة للصراع في ناغورني – كاراباخ. ونولي أهمية كبيرة للعمل الذي يقوم به السفير أندريه كاسبرزيك وفريقه، والذي يمثل إسهاما قيما في تقليص التوترات وتنفيذ تدابير بناء الثقة على أرض الواقع. ونلاحظ أن الصراع في ترانسنيستريا يتصدر جدول أعمال المنظمة. ولا يزال من الضروري التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية ومستدامة لهذا الصراع، على أساس سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالصراع في جورجيا، فنحض روسيا على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار ذي النقاط الست الذي أبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بوساطة الاتحاد الأوروبي والذي أنهى الصراعات في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية قبل ما يقرب من ١٠ سنوات. على روسيا أن تسحب قواتها العسكرية من المناطق الانفصالية في جورجيا بهدف تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبعث على الكثير من القلق. إذ أنّ عدم وضوح الموقف

العسكري يستعمل كأداة سياسية. فالمناورات العسكرية الواسعة النطاق وبدون إشعار على طول الحدود الدولية والحوادث العسكرية تقوض الثقة، وتفضي إلى التوترات في منطقة عمليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لهذا السبب، هناك حاجة ماسة إلى تقليص أي مخاطر محتملة من زيادة تفاقم التوترات وذلك بالامتناع عن التهديد بالعمل العسكري. ويجب أن نظل ملتزمين بتطبيق الالتزامات القائمة بشأن الجبهتين السياسية والعسكرية تطبيقا كاملا، نصا وروحا. إن النجاح في تحديث وثيقة فيينا سيكون خطوة إيجابية نحو إعادة بناء الثقة.

تعارض بولندا أي محاولات ترمي إلى إضعاف أهمية البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونود أن نؤكد مجددا دعمنا القوي لعمل المؤسسات المستقلة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الموجود في وارسو. واسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا التام لتعزيز المعايير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تشكل عناصر ثابتة في الأمن الشامل، وهو المفهوم الذي قامت علية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نود بوجه الخصوص أن نبرز الدور الذي تؤديه الاجتماعات المعنية بتنفيذ البعد الإنساني، وهي اجتماعات تنظم سنويا في وارسو، وتمثل أكبر مؤتمر في أوروبا مكرس لحقوق الإنسان وتعزيز القيم الديمقراطية. ونأمل حقا أن تستخدم في تعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان.

غدا نحتفل باليوم الدولي للمرأة، مما يتيح لي فرصة ممتازة للإعراب عن تقديري لجميع النساء العاملات في الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويحدونا الأمل في أن تسعى المنظمة جاهدة للحفاظ على الزخم الحالي من أجل تنفيذ المزيد من البرامج الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المجالات السياسية والعامة، ومكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يشدد على مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، يا سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما نهنئ غينيا الاستوائية على عملها المضني على رئاستها لمجلس خلال شباط/فبراير الذي كان حافلا بالتحديات.

نشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. إننا ندرك المساهمات القيمة التي تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال السلم والأمن الدوليين على مدار أكثر من ٤٠ عاما ونقدرها حق قدرها. وبما أنني كنت مسؤولا سابقا عن القسم الخاص بتلك المنظمة، في وزارة خارجية بلدي، فإنه يسعدني شخصيا المشاركة في مناقشة اليوم. وأشكر السيد لايتشاك على إحاطته الإعلامية عن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى قيادته للمنظمة. تشيد الولايات المتحدة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الدور المهم الذي تضطلع به في وضع هيكل قوي للأمن الإقليمي، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والاستقرار في منطقة مترامية الأطراف من الدول المشاركة فيها منذ عام ١٩٧٥. لذا ينبغي التمسك بالمبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها إحدى ركائز النظام القائم على القواعد الدولية. ونشدد على الدور القيم الذي تضطلع به بوصفها منتدى لمعالجة أصعب القضايا الراهنة من خلال الحوار المفتوح والشامل. لا يزال تواجد مكتبها الميداني الفريد، لا سيما في منطقة البلقان الغربية، يؤدي دورا مهما ومؤثرا.

إنّ النهج الشامل للأمن الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومساهماتها في تعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية يكتسي مزيدا من الأهمية في أوكرانيا. وكما ذُكر من

قبل، صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الخامسة لاحتلال روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القرم وتحريضها على الصراع في شرق أوكرانيا. لقد شكل عدوان موسكو، الذي بدأ في عام ٢٠١٤، المرة الأولى، منذ الحرب العالمية الثانية التي يسعى فيها أحد البلدان الأوروبية إلى إعادة ترسيم حدود بلد آخر بالقوة. إنه عمل مشين بصورة خاصة أن يقوم أحد الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوربا بعدوان ضد عضو آخر. في تشرين الثاني/نوفمبر، صعّدت روسيا أنشطتها العدوانية ضد أوكرانيا عندما هاجمت سفن البحرية الأوكرانية في البحر الأسود. إن الولايات المتحدة تدين بقوة مرة أخرى استخدام القوة غير المبرر، وتخض روسيا مرة أخرى على أن تعيد إلى أوكرانيا الأفراد المحتجزين والسفن التي استولت عليها.

تثني الولايات المتحدة على بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنتشرة في أوكرانيا، والتي تتيح للمجتمع الدولي أفضل مصدر للمعلومات المحايدة عن الصراع في شرق أوكرانيا. لقد كان العمل الذي اضطلعت به المنظمة في التوصل إلى وقف إطلاق النار مهما أيضا في التخفيف من المعاناة التي تسببت بها أربع سنوات من عدوان روسيا. إننا نشيد بشجاعة وتفاني مراقبي البعثة غير المسلحين.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، فإن الولايات المتحدة تؤيد تماما سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية، كما ينبغي أن يكون عليه حال جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن لا نعترف، ولن نعترف أبدا، بضم روسيا المزعوم لشبه جزيرة القرم. وننضم إلى الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في التأكيد على أن الجزاءات المفروضة على روسيا بسبب أوكرانيا ستظل سارية حتى تنفذ روسيا بالكامل التزاماتها التي تعهدت بها في مينسك، وستبقى الجزاءات المفروضة عليها فيما يتعلق بالقرم سارية حتى تعيد روسيا السيطرة الكاملة على شبه الجزيرة إلى أوكرانيا.

كما أن الولايات المتحدة تعارض استمرار احتلال روسيا لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهما جزء من جورجيا. وهناك أيضا، تُخل الإجراءات التي اتخذتها روسيا بالتزاماتها الدولية وتنتهك سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومرة أخرى في جورجيا، يبذل عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهودا متضافرة من أجل زعزعة استقرار عضو آخر. وعلى الرغم من أن روسيا تشارك في مفاوضات تسوية ترانسدنيستريا التي تجريها المنظمة بصيغة ٥+٢، فإنها لم تف بالتزاماتها المقطوعة في مؤتمر قمة المنظمة في اسطنبول لعام ١٩٩٩ والقاضية بسحب قواتها من مولدوفا. وتستخدم روسيا النزاعات التي طال أمدها في تلك الدول لعرقلة انجذاب المنطقة نحو المؤسسات الأوروبية والغربية ولإبطاء تطور النظام القائم على القواعد.

ونحث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سلوفاكيا، على دعم المبادرات التي تضطلع بها المنظمة والدول المشاركة فيها، بما في ذلك مباحثات جنيف الدولية ومحادثات مجموعة ٥+٢. ويجب على المجتمع الدولي التصدي للأعمال التي تقوم بها دولة ما والتي تمثل تحديا لمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يقوض سيادة دول أخرى مشاركة في المنظمة وسلامتها الإقليمية. كذلك يجب على المجتمع الدولي المساعدة على تمهيد الطريق من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه النزاعات التي طال أمدها والتي استمرت بلا شك، كما ذكر وزير الخارجية لايتشاك، لفترة طويلة جدا.

وبالإضافة إلى ذلك، نشكر رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة فيها على دعمهم لعملية مجموعة مينسك. وتعمل الولايات المتحدة وروسيا فرنسا معا بشكل مثمر بصفتهم الرؤساء المشاركين لمساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية لنزاع ناغورني كاراباخ الدائر بين أرمينيا وأذربيجان.

ولا يمكن المبالغة في الدور المهم للغاية الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية

والسلام والاستقرار في أوروبا منذ أكثر من ٤٠ عاما. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا أهمية المنظمة بوصفها شريكا للأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة لمجلس الأمن، في معالجة التحديات الأمنية الخطيرة. وسنواصل دعم العمل الحيوي الذي تضطلع به المنظمة في هذه النزاعات والنزاعات الأخرى.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود، سيدي الرئيس، أن أشارك زملائي في تهنئتكم والتعهد بتقديم الدعم لرئاستكم، وأن أهنئ أيضا غينيا الاستوائية على الرئاسة التي تبوّأتها مؤخرا.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تشكر وزير خارجية سلوفاكيا، السيد لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن أنشطة المنظمة. ونهنئ رئاسة سلوفاكيا ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للمنظمة وتقديرنا لما تبذله من جهود دؤوبة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار والحكم الرشيد في جميع أنحاء المنطقة. ونلاحظ مع الارتياح أن أولوياتها تتسق مع العمل الذي تضطلع به في الأمم المتحدة ومع أولويات المجلس، ألا وهي، منع نشوب النزاعات والوساطة فيها والتخفيف من حدتها، فضلا عن التركيز على المتضررين من أجل بناء مستقبل أكثر أمنا وضمان فعالية تعددية الأطراف.

وندرك أن جدول أعمالها يواجه تحديدات ويتيح في الوقت ذاته فرصا لمتابعة الحوار السياسي في المنطقة لضمان الوفاء بالالتزامات المقطوعة والعمل على إيجاد حلول مستدامة. ونحيط علما مع الاهتمام باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتركيز على تنفيذ الاتفاقات والمسؤوليات المترتبة عليها. وفي هذا السياق، يتابع المجلس باستمرار النزاعات الجارية في أوروبا. وفي الواقع، يكون لتعزيز التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاقات المبرمة آثار على الأحوال المعيشية للمدنيين، الذين عادة ما يكونون الأكثر تضررا.

وتدرك الجمهورية الدومينيكية أهمية إحراز تقدم بشأن الحالة في شرق أوكرانيا بالنسبة للمنطقة، وتتفق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ضرورة التشديد على أهمية احترام وتنفيذ اتفاقات مينسك. كما نرحب باستعداد المنظمة للنظر في المقترحات التي من شأنها الإسهام في استعادة السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا ولبعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة، والتي تظل بمثابة ميزان الحرارة للمجتمع الدولي على أرض الواقع.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسوية النزاعات في ناغورني كاراباخ وجورجيا وترانسدنيستريا. ونعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام جدي للنزاعات التي طال أمدها، لأنها تكمن في صميم شواغل المجتمع الدولي في مجال الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ويعتقد وفد بلدنا أنه تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن يكفل العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية استجابة أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات والتصدي لها والتخفيف من حدتها. ومع ذلك، وبسبب حالة انعدام الثقة السائدة في عصرنا ولأن المصالح السياسية كثيرا ما تؤدي إلى حجب الوجه الإنساني للنزاع، يجب أن نضمن نجاح منظمات من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الحالات الحرجة المتصلة بالأمن. وفي هذا الصدد، فإن من المهم للغاية الحصول على دعم الأطراف المعنية وتوفر الالتزام الصادق لديها.

ونرحب بالممارسة المتمثلة في ضمان زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة والسياسية وفي مجال منع نشوب النزاعات وفي إدارة الأزمات وفي بناء السلام، فضلا عن الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب في تعزيز الأمن والتعاون. ومن هذا المنطلق، نود أن نشدد على أهمية مختلف المبادرات المتعددة الأبعاد التي تنفذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاشتراك مع الشباب ومن أجلهم، وعلى أهمية إعطاء الأولوية لتعزيز

سياسات شاملة للجميع فيما يتعلق بالشباب. ونرى أن من الضروري متابعة المؤتمرات المعنية بالشباب والأمن التي تعقدها المنظمة لكي نأخذ في الاعتبار أهمية الشباب ودورهم الإيجابي في تعزيز ثقافة السلام وفي منع نشوب النزاعات وحلها، وفقا للقرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨).

وعشية اليوم الدولي للمرأة، نود أن نشيد بجميع نساء العالم، لا سيما أولئك اللواتي تركن، ويواصلن ترك، بصماتهن في مجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، بسعيهن إلى إيجاد عالم أكثر إنصافا وشمولا وتشاركية من أجل المرأة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتكرار تهنئة زملائي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وبتوجيه الشكر مرة أخرى إلى وفد غينيا الاستوائية على العمل الذي قام به في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر الوزير لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية. وتؤيد بلجيكا تماما الأولويات الثلاث التي حددها ببلاغة للتو، وقبل كل شيء، الإيمان الراسخ. وبإمكانه أن يعول على دعمنا الكامل.

تؤدي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا رئيسيا في تعزيز الحوار بشأن عدد من النزاعات، من ناغورني كاراباخ إلى ترانسدنيستريا، بما في ذلك الأقاليم الانفصالية التابعة لجورجيا. وهي تسهم بشكل يومي في جهود المصالحة في البلقان.

وأود اليوم أن أركز بصورة خاصة على الحالة في أوكرانيا، التي تمثل أحد أكبر الانتهاكات ليس للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، ولكن أيضا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل منع تصعيد النزاع مجددا. ونشيد بالعمل الحيوي الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لها بوصفها مراقبا ولكن أيضا بوصفها ميسرا للحوار بين جميع أطراف الأزمة.

ونشجب العقبات التي تعوق فعالية أنشطة الرصد والإبلاغ التي تقوم بها البعثة في أوكرانيا. ونشجع بقوة أطراف النزاع على احترام ولاية البعثة وإتاحة إمكانية وصولها على نحو آمن ودون عراقيل إلى جميع أراضي أوكرانيا، بما في ذلك في القرم وعلى طول الحدود بين أوكرانيا وروسيا.

إننا ننضم إلى الدعوة للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع، يقوم بالضرورة على احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك أمر أساسي في هذا الصدد. ونواصل دعم الجهود الجارية في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وعدم التسامح المتزايد في العديد من المناطق التي تنشط فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون أمور ضرورية لضمان تحقيق الأمن المستدام. ونؤكد التزامنا الذي لا يتزعزع بالبعد الإنساني، الذي يجب أن يكون سمة مشتركة في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما كبيرا في منع ومكافحة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وفي هذا الصدد، نرحب بمذكرة التفاهم المتفق عليها بين مكتب مكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن إحدى الطرق الأكثر فعالية لتعزيز تنفيذ قرارات المجلس وتعزيز قدرات الدول الأعضاء هي التعاون الجيد بين مكتب مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضم ٥٧ عضوا، هي أكبر منظمة إقليمية من النوع الذي ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهي تقوم بدور لا غنى عنه في حماية النظام الدولي القائم على القانون، وتعزيز السلام والأمن في أوروبا. وتجسد الأبعاد المختلفة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فكرة اتباع نهج متكامل للأمن والسلم المستدام، وهو نهج ينبغي أن يدعمه مجلس الأمن.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشارك الآخرين تهنئتكم سيدي ووفد بلدكم، على تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، ونكرر الإعراب عن امتناننا لغينيا الاستوائية على رئاستها الناجحة الشهر الماضي. ونرحب بالسيد ميروسلاف لايتشاك، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية سلوفاكيا. ونحن على يقين من أن خلفيته وقيادته ستمكّنانه من الإسهام بشكل كبير في تحقيق أهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كرئيس حالي لها، كما فعل كرئيس للجمعية العامة في دورتها السابقة.

ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تشجع بيرو وتشدد على أهمية تطوير وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية منع ظهور حالات النزاع والتصدي لها بشكل أكثر فعالية في إطار تعزيز تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، نؤكد أن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٩، على النحو المبين اليوم، تتفق مع أولويات منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما العديد من الأولويات التي توجه عمل المجلس. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه سيكون من المفيد تحديد ثلاثة مجالات نعتقد أنه يمكن استغلال عنصر التكامل بشأنها.

أولا، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يواصل مجلس الأمن تعزيز نهج تقييم السلام المستدام وتحليله وتنفيذه، في حين تسعى جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البناء على ما تسميه الأمن الشامل. وتعطي كلتا الرؤيتين الأولوية للأهمية الحاسمة للناس ورفاهيتهم. وتعتقد بيرو أن الحفاظ على الأمن، بما في ذلك بناء السلام، وحماية حقوق الإنسان متكاملان ويعزز كل منهما الآخر. كما نرحب بتأكيد رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأهمية التحديات والفرص التي تمثلها مشاركة الشباب في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التنسيق والمشاركة الإقليمية، تعتقد بيرو أن للمنظمات الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الإطار القانوني الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وينبغي أن توجه نهج المحافظة على السلام على أساس الخصائص الفريدة لكل منطقة دون إقليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز التزام منظمة الأمن والتعاون وقيادتها بمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ونرحب على وجه الخصوص بتعاونها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي علاقة نعتقد أنه ينبغي تكرارها مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ثالثا، فيما يتعلق بالحلول السياسية، فإننا نرحب بآليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاصة بالدعم والمتابعة السياسيين والتسوية السلمية للمنازعات، التي مكنتها من الإسهام في تحقيق الاستقرار في أوروبا وآسيا الوسطى. ونحن نعتبرها معيارا لأي آلية إقليمية تسعى إلى تعزيز السلام والأمن، وفي هذا الصدد، نريد أن نبرز عملها في أوكرانيا، وخاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، فضلا عن عملها في جورجيا، وترانسدنيستريا، وناغورنو كاراباخ.

ختاما، نود أن نكرر التأكيد على أهمية التعاون والجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما في إطار الشراكة مع المجلس، وهذا ما يؤيده وفد بلدي تأييدا تاما.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نهنئكم على رئاسة المجلس ونتمنى لكم ولبلدكم الصديق كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر، ونشكر وفد غينيا الاستوائية

على رئاسته المتميزة لأعمال المجلس الشهر الماضي. ونرحب بوجود معالي السيد ميروسلاف لتشك، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية لجمهورية سلوفاكيا الصديقة، الذي يحضر معنا هذه الجلسة اليوم، وأغتنم هذه الفرصة كذلك لتقديم التهنئة له بمناسبة ترؤس بلاده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال عام ٢٠١٩، متمنين لسلوفاكيا الصديقة التوفيق والنجاح في هذه المهمة، كما أتقدم بوافر الشكر على الإحاطة الإعلامية القيمة والشاملة التي قدمها لنا في مستهل جلستنا اليوم.

ويعد الالتزام بمواصلة تقديم الإحاطة الإعلامية السنوية من جانب رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واستمرارها منذ أول لقاء في عام ٢٠٠٤، لهو ترجمة وتأكيد على مدى حرص والتزام المنظمة بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة خاصة في سبيل إرساء السلم والأمن الدوليين، وعلى وجه التحديد في المناطق المشمولة والتي تغطيها المنظمة وفقا للولاية المناطة بها، وتعتبر المنظمة بوصفها جغرافيا أكبر منظمة للأمن الإقليمي إذ تشمل الحيز الأوروبي والآسيوي والأورو – آسيوي – المتوسطي، تضفي قيمة كبيرة على سعينا المشترك لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين، والحفاظ على مبدأ التعددية وتعزيزها وتوظيفها بشكل فعال في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي.

يوما بعد يوم، ومع تزايد وتفاقم النزاعات واختلاف طبيعتها وخصائصها تزداد الحاجة إلى دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية وفض النزاعات، لا سيما وإن كانت هذه النزاعات داخلية أو إقليمية، حيث يصعب على الأمم المتحدة في بعض الحالات مواجهة هذه النزاعات بمفردها، وقد أثبتت العديد من التجارب صحة ذلك، فكلا الطرفين بحاجة إلى الآخر، وكلاهما مكمل للطرف الآخر، وإن كانت الأمم المتحدة تلعب دورا هاما وأساسيا في كافة دورة النزاع وبناء السلام وصنعه بعد النزاع، فلا غنى عن دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه العملية.

فالفصل الثامن من الميثاق يقودنا ويرشدنا، بل ويشجعنا، على النهوض بهذا التعاون. كما بات جليا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الأفضل والأقل كلفة، ماديا وبشريا، للتعرف على حقيقة ما يجري في بعض النزاعات. كما أنها أداة الاستشعار الأولى للمجتمع الدولي والأقدر والأجدر على فهم طبيعة النزاع الدائر والتعامل معه والاستجابة له بطريقة أفضل. ونرحب، في هذا الصدد، بالاجتماع الأول رفيع المستوى، الذي عُقد بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونرحب بالاتفاق بين المنظمتين على إضفاء الطابع الرسمي على علاقتهما من خلال عقد اجتماعات سنوية رفيعة المستوى.

تشهد القارة الأوروبية بعض النزاعات التي طال أمدها، والتي تتطلب حلولا جذرية. فعلى سبيل المثال، هناك نزاع في ناغورني كاراباخ ومولدوفا وجورجيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وقبرص. ونشيد هنا بدور بعثات المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنتشرة في بعض مناطق النزاع. وقد أُتيحت لنا الفرصة لزيارة مقر بعثة المراقبة في جورجيا، على حدود أوسيتيا الجنوبية، وأطلعنا على أهمية دورها في خفض التوتر ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار وتشجيع تدابير بناء الثقة وتسهيل حركة السكان وتنقلهم.

وفي الوقت الذي نشير فيه إلى أهمية دور المنظمة في أوكرانيا، فإننا نؤكد على أهمية حل الأزمة في أوكرانيا التي دخلت عامها الخامس. ونأمل أن تلتزم جميع أطراف النزاع بتنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك المبرمة في شباط/فبراير ٢٠١٥ والبيان الرئاسي الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/12) تنفيذا كاملا والسعي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، لا سيما وفق إطار رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية. وفي هذا الصدد، يجدر بنا الإشادة ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا على جهودها في الميدان، لا سيما مساعيها في تيسير الحوار بين جميع أطراف الأزمة. وهنا، يحدونا أمل كبير في أن تسهم هذه الجهود في إنهاء هذا النزاع في أقرب فرصة ممكنة.

في الختام، نتمنى لمعالي الوزير كل النجاح في تحقيق أهداف وأولويات سلوفاكيا خلال ترؤسها للمنظمة، والتي حددها في كلمته وذلك اتساقا مع مبادئ وأهداف ومقاصد الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأتمنى لكم كل النجاح. وأود كذلك أن أشيد بغينيا الاستوائية على إدارتها أعمال الرئاسة خلال شهر شباط/فبراير.

نعرب عن الامتنان للسيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفاكيا، على إحاطته السنوية المفصلة بشأن أعمال المنظمة والمسائل المدرجة في جدول أعمالها. فرئاسة بلده للمنظمة تأتي في وقت صعب، حيث تتعرض أسس النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي في حد ذاته لاختبار صعب. وما فتئنا نسمع الكثير مؤخرا عما يُسمى بالنظام القائم على القواعد، بدلا من ذلك.

ونحن نلتزم بالتعاون البناء مع الرئاسة السلوفاكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن جانبنا، نعتقد أنه ينبغي للمنظمة أن تسعى إلى الاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، أي كمحفل للحوار المتكافئ وصنع القرارات جماعيا بشأن المسائل الأمنية. وينبغي أن ينصب التركيز على مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهديدات الإلكترونية والمواءمة بين عمليات التكامل ودعم القيم التقليدية وحماية حقوق الأقليات الوطنية ومكافحة النازية الجديدة. ويحدونا الأمل في أن يستمرر التعاون البناء بين المنظمة والأمم المتحدة في تلك المجالات، وقد تحقق الكثير بالفعل في ذلك الصدد. ومن المهم كذلك تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وُضعت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للحد من خطر نشوب نزاع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق منع عسكرة الفضاء المعلوماتي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها الرقمية.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إدراج مواضيع على جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا تدخل ضمن اختصاصها، مثل إصلاح القطاع الأمني والحوكمة، فإننا نعتقد أنه ينبغي بذل الجهود على ذلك الصعيد في إطار الأمم المتحدة استنادا إلى القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، الذي ينطبق على البلدان التي دمرتها النزاعات تماما وتمر بمرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولا توجد بلدان كهذه في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

إن السيد لايتشاك لديه خبرة لا تقدر بثمن بصفته رئيسا سابقا للجمعية العامة، وهو يعرف المنظمة حق المعرفة. وهو يعرف أن المنظمات الدولية اليوم لا يمكنها أن تعمل في عزلة. وذلك هو السياق الذي نرى فيه التعاون بين المنظمة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٦.

ومن شأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أرض الواقع أن يساعد في تحقيق الاستقرار في حيز المنظمة. ولا يمكن تحقيق ذلك دون حل مسألة كوسوفو على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والسعي إلى إيجاد حلول توفيقية بشأن النزاعات في ترانسدنيستريا وناغورني كاراباخ وإجراء حوار غير مسيس بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في إطار محادثات جنيف بشأن الأمن في جنوب القوقاز. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تنفيذ إعلان المجلس الوزاري للمنظمة بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط في ميلانو إلى مزيد من الاستقرار في المنطقة وفي البلدان الأوروبية.

سنواصل المشاركة في الحوار المنظم بشأن التهديدات الأمنية، والذي يشكل في حد ذاته تدبيرا لبناء الثقة وقد يفتح

آفاقا لتحسين الوضع في المنطقة الأوروبية الأطلسية ما لم يكن ذلك القالب مسيسا، بطبيعة الحال. إن من يستمع إلى بعض المتكلمين اليوم من دون فهم لما تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ربما يخرج بانطباع مؤداه أن فيينا لا يشغلها سوى النظر في الحالة في أوكرانيا وفضاء ما بعد الحقبة السوفياتية بصورة عامة. وذلك فهم خاطئ معروف جيدا، يبدو أن شركاءنا الغربيين يحاولون ترسيخه في الوعي العام. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن المنظمة، التي تضم في عضويتها ٥٧ دولة، تتعامل مع المسائل الأمنية بصورة عامة وتعمل على تعزيز الاستقرار والسلام والديمقراطية في منطقة يبلغ تعداد سكانها بليون نسمة. وفي هذا السياق، تناقش المنظمة جملة أمور، من بينها المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر وإرساء الديمقراطية وحرية وسائط الإعلام وحالة الأقليات الوطنية. وهناك ما يكفي تماما من المشاكل في المناطق الواقعة إلى الغرب من فيينا. ونحن ندعو الأعضاء إلى عدم نسيانها.

وللأسف، لا يمكننا أن نتجاهل الأزمة الداخلية الأوكرانية عند الحديث عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وقد اجتمع مجلس الأمن، في ١٢ شباط/فبراير لمناقشة هذه المسألة بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لتوقيع مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8461). ونعرب عن بالغ الامتنان للسفير أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، على تقييماته الصريحة للحالة على أرض الواقع، ولا سيما تأكيده عدم وجود أدلة على وجود عسكري روسي في دونباس.

وقد أكد جميع أعضاء مجلس الأمن، لدى اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد مجموعة التدابير كأساس للتسوية الأوكرانية، أن السبيل إلى تحقيق الاستقرار في ذلك البلد هو التنفيذ الشامل لاتفاقات مينسك. وكرروا التأكيد على ذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٨، عندما اعتمدوا بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/12) دعما للاتفاقات، وكرروه مرة أخرى في ١٢ شباط/فبراير. وسمعنا اليوم بالفعل عبارات تدعم اتفاقات مينسك، وبلا شك سنسمعها مرة أخرى. ومع ذلك، عادت الأمور إلى نقطة البدء. ويجب أن نعترف بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية حقيقية من دون تنفيذ كييف لاتفاقات مينسك بحسن نية. وفي ذات الوقت، تعمل كييف علانية على تخريب اتفاقات مينسك وتوجه أصابع الاتهام إلى روسيا، كما يفعل شركاؤها الغربيون وكما سمعنا أكثر من مرة اليوم. ولم يكن بوسع كييف القيام بهذا التخريب لولا أن رعاتها الغربيين يغطون عليه.

ويستحيل تحقيق تسوية من دون موافقة السكان في هذه المناطق. وهنا، في الأمم المتحدة، فإننا نسمي ذلك استيعاب الجميع وينطبق هذا المبدأ أيضا على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي سورية واليمن وليبيا وأفغانستان وفي كل مكان في الواقع، ندعو الأطراف المتناحرة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حلول توفيقية. ولكن لسبب ما، فإن ذلك لا ينطبق على دونباس ومواطنيها.

ومن جانبنا، لدينا مصلحة مباشرة في إنهاء النزاع في أوكرانيا بسرعة. ونحث بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تكثيف أنشطتها المتعلقة بالرصد في دونباس. وما نحتاجه ليس معلومات مجزأة بل نظرة شاملة للوضع العسكري للقوات المسلحة في أوكرانيا. نحتاج إلى تحديد واضح للجانب المسؤول عن تفاقم الحالة والقصف، وعن العواقب المترتبة على السكان المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وسوف نصر على أن تصدر بعثة الرصد تقارير مواضيعية مفصلة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نشير إلى أن ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تقتصر على منطقة دونباس ولكنها تنطبق على كامل أراضي أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتابع بعثة الرصد الحالة في جميع أنحاء أوكرانيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات القومية،

بما في ذلك على الجبهتين اللغوية والدينية والتعليمية، وضمان احترامها، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل من قبيل توسيع النازية الجديدة وتزوير التاريخ واضطهاد الصحفيين، التي كانت مزدهرة دون رادع في أوكرانيا.

إننا نشعر بالغضب إزاء الإعلان والرسالة من بافلو كليمكن، وزير الخارجية الأوكراني، اللتين أرسلتا إلى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (المكتب) في كانون الثاني/يناير، فيما يتعلق برفض أوكرانيا قبول مراقبين من روسيا في الانتخابات الرئاسية حتى تحت إشراف المكتب. وهذا حظر غير مسبوق وتمييزي وانتهاك صارخ للالتزامات التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى وجه الخصوص الفقرة ٨ من وثيقة اجتماع كوبنهاغن لعام ١٩٩٠ بشأن المؤتمر المعني بالبعد الإنساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن روسيا تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آلية هامة لبناء نظام أمن أوروبي متكافئ وغير قابل للتجزئة، ولدينا مصلحة في تعزيز دوره وسلطته. ونود أن نتمنى لسلوفاكيا الفعالية وكل النجاح في عملها على رأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لصالح تعاون جميع بلداننا وأمنها. ومن جانبنا، نحن مستعدون لإجراء حوار مفتوح وشامل للجميع بشأن كل جانب من جوانب جدول أعمالها.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نهنئ الوفد الفرنسي على توليه رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. ونشكر الوفد الفرنسي على كلماته الطيبة عن وفدي ونتمنى له رئاسة مثمرة.

كما يود وفد غينيا الاستوائية أن يرحب في مجلس الأمن بالسيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية، ونشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن البرامج والأنشطة المقررة في إطار رئاسة سلوفاكيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونهنئ سلوفاكيا أيضا على توليها رئاسة المنظمة، وعلى التزامها بصون السلام في أوروبا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لدعم المسائل ذات الأولوية في جدول أعمال الرئاسة السلوفاكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تركز على ثلاثة مجالات للعمل – منع نشوب النزاعات والوساطة والتخفيف من حدتها من خلال التركيز على الناس الذين تؤثر عليهم، وضمان مستقبل أكثر أمنا وتعزيز تعددية أطراف فعالة.

ولما كانت الأزمة المستمرة في أوكرانيا تمثل إحدى أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وواحدة من أكثر القضايا حساسية في المنطقة، فمن المهم أن نتذكر أن الحل الوحيد الممكن للحالة في أوكرانيا إنما يتم بالوسائل السلمية، من خلال مفاوضات مباشرة وصريحة وشاملة على أساس اتفاقات مينسك. وإذ نضع في اعتبارنا أولويات رئاسة سلوفاكيا، نود أيضا أن ندعم نهجها وتصميمها الجديدين فيما يتعلق بما يسمى الصراعات التي طال أمدها والتي تؤثر على أوروبا. ولذلك، نرحب بالزيارة الرسمية للسيد لايتشاك إلى مولدوفا في كانون الثاني/يناير في إطار نهج سلوفاكيا لمنع نشوب النزاعات والوساطة.

وباعتبارها واحدة من أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية في العالم، تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على استقرار وأمن البلدان في المنطقة وحولها. وكما قلنا في اجتماع العام الماضي (انظر S/PV.8200)، من المهم مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة من أجل تعزيز دور المنظمة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراعات الأوروبية لصالح السلام والأمن الدوليين.

وعشية الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، ترى جمهورية غينيا الاستوائية أنه من الصواب أن تقوم رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإدماج منظور جنساني كاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة وتسوية النزاعات بغية تنفيذ خطة

العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على العمل الممتاز الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كوسيط للمساعدة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية مع ضمان تنفيذ الاتفاقات واحترامها بالكامل. وكما ذكرنا من قبل، نرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها الآلية الوحيدة لتحقيق السلام ومزيد من الاستقرار في مناطق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أتمنى للرئاسة السلوفاكية كل النجاح في إنجاز أولوياتها.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة المشتركة، وترؤس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وسنقدم الدعم الكامل لكم في الاضطلاع بمهامكم.

وكما قلنا من قبل، فيما يتعلق رغبتنا في إجراء مناقشات أكثر تفاعلية نوعا ما، أود أن أشكر السيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على تعميم عناصر بيانه مقدما، الأمر الذي مكننا من التحضير لهذه المناقشة. وجهوده محل تقدير كبير للغاية. وأود أيضا أن أؤكد على ما قاله الرئيس عن السيد لايتشاك كونه يشكل جسرا طبيعيا بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، بالنظر إلى أدواره السابقة والحالية. وأعتقد أن هذا يبشر بالخير للتعاون بين المنظمتين بهدف ضمان عمل تعددية الأطراف. وبإمكان السيد لايتشاك أن يعول على دعمنا الكامل.

وفي إحاطته الإعلامية اليوم، أشار السيد لايتشاك أيضا إلى نقطة نعتقد أنها أساسية – أن إحاطته وحدها لن تغير أي شيء. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعقب الأفعالُ أقوالنا اليوم. وبنفس الروح، شعرت بالارتياح لأنه أشار إلى أوكرانيا باعتبارها أحد أهم مجالات العمل، وهي نفس القضية التي ذكرناها في مناقشتنا في ١٢ شباط/فبراير (انظر S/PV.8461) التي سلط عليها زميلنا الروسي الضوء، أي مسألة العمل الإنساني في المناطق المحتلة من أوكرانيا والجسر في ستانتسيا لوهانسكا. لقد ذكرت ذلك قبل أسبوعين، وتحدث السيد لايتشاك عن نفس المسألة من دون أن يتحدث أحدنا إلى الآخر، مما يدل على أهميتها.

وبالنظر إلى أنه يتعين على عشرات الآلاف من الأشخاص عبور الجسر يوميا، فهل هناك فرصة لوضع خريطة طريق أو شيء من هذا القبيل يمكننا الحديث عنه، أو يمكن تنفيذه فعلا بهدف إصلاح الجسر؟ فالحالة مروعة جدا هناك.

وستواصل ألمانيا، بالتعاون مع فرنسا وروسيا وأوكرانيا، الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي للمضي قدما بالعملية. ونعتقد أيضا أن اتفاقات مينسك تشكل الأساس لذلك. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك، فإن تقديري لما يحدث يختلف نوعا ما عن تقدير زميلنا الروسي.

أود أولا وقبل كل شيء أن أشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. فهي تؤدي عملا كبيرا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فقبل نحو عامين فقد زميل من بعثة الرصد الخاصة حياته بسبب دهس سيارته لأحد الألغام في منطقة غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وعموما، ما تزال المنظمة تؤدي عملا جيدا.

ومع أن زميلنا الروسي قد قال لتوه أنه ينبغي للمنظمة أن تكثف أنشطة رصدها، فإنها للأسف، كثيرا ما تمنع من القيام بذلك. وفي الشهر الماضي، أرسلت المنظمة أحدث تقاريرها عن القيود المفروضة على بعثة الرصد الخاصة إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ويشير التقرير إلى ارتفاع عدد القيود المفروضة على حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. حيث واجهت البعثة ٧٢٠ قيدا جديدا، بنسبة ارتفاع تزيد على ٦٠ في المائة مقارنة بالأشهر الستة

السابقة. وتتعلق معظم تلك القيود برفض للوصول. ومثلما حدث في النصف الأول من عام ٢٠١٣، فإن غالبية تلك القيود في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة – ٧٥ في المائة منها في المناطق المحتلة وتحت النفوذ الروسي.

وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى فقدان عدد من الطائرات بدون طيار، معظمها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتلك طائرات باهظة التكلفة بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة. ولديّ سؤال محدد في ذلك الصدد. ويشير التقرير إلى منع العبور إلى نوفوآزوفسك بالقرب من الحدود مع الاتحاد الروسي ٥٤ مرة. فهل هناك أي تكهنات لأسباب حدوث ذلك؟ وتلك بلدة مرفأ ساحلية. وستكون أي معلومات مفيدة في ذلك الصدد، على الرغم من أن السؤال محدد فيما يبدو. وعندما قرأت التقرير في سياق حرية التنقل، صدمت للحقيقة.

وفيما يتعلق ببحر أزوف، ذكر كثيرون انتهاك القانون الدولي وعدم الإفراج بعد عن الأفراد الأوكرانيين المحتجزين. وكما ذكر زميلنا الروسي، ينبغي لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تغطي كامل الأراضي الأوكرانية. فهل يمكن للمنظمة أن تستخدم سفينة في المياه الإقليمية لأوكرانيا لكي يتسنى لها تحسين رصد المنطقة؟ وحتى الآن، هناك سيارات وطائرات بلا طيار، ولكن ربما تكون السفينة مفيدة أيضا.

وفيما يتعلق بترانسدنيستريا، نرحب بالتطورات الملموسة المستمرة منذ عام ٢٠١٦ في تنفيذ بروتوكول برلين، وهو أمر إيجابي يجب علينا إبرازه. أود أن أكرر السؤال الذي طرحه زميلي الأمريكي. هل هناك مجال في ترانسنيستريا، يمكّننا الآن من إحراز تقدم في تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول فيما يتعلق بانسحاب القوات الموجودة بصورة غير قانونية؟

وفيما يتعلق بأرمينيا وناغورنو كاراباخ، نود أن نعرب عن دعمنا للأنشطة التي يبذلها الرئيس هناك. وقد اجتمعت المستشارة ميركل للتو مع رئيس وزراء أرمينيا، وشجعته على استخدام ولايته الواسعة النطاق للمشاركة البناءة في عملية السلام. وهناك أيضا، ما زالت مجموعة مينسك في مركز القيادة، وأحث الرئيس على اتخاذ الموقف نفسه.

وأود أن أختتم بياني، باغتنام هذه الفرصة لأشكر سفير غينيا الاستوائية ووفدها على قيادتهما في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أردد ما قاله بعض الحاضرين، خاصة وأن ممثلي الجمهورية الدومينيكية وغينيا الاستوائية قد ذكرا اليوم الدولي للمرأة. وفي الإحاطة التي قدمها الرئيس، شدد في جملة أمور، على أنه يعتزم أيضا تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأتساءل عما إذا كانت لديه خطط عمل محددة تشمل دورا في بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا. وأيضا كما اقترح زملاؤنا من غينيا الاستوائية للتو، فهل يستطيع الرئيس بذل مزيد من الجهود لتعزيز مشاركة المرأة خلال محادثات الوساطة بين فريق مينسك، ومجموعة ٥+٢ وفريق الاتصال الثلاثي في كييف ؟

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى السيد ميروسلاف لايتشاك على إحاطته الثاقبة بشأن أولويات الرئاسة السلوفاكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويسعدنا أن يكون معنا هنا اليوم. ونؤكد لسلوفاكيا دعم فرنسا الكامل لها في تنفيذ برنامج عملها، الذي نولي فيه أولوية لمسائل فعالية تعددية الأطراف وحماية السكان المدنيين في مناطق النزاع – وهما موضوعان من صميم الرئاسة المشتركة لفرنسا وألمانيا. وهناك نقطتان يقتضيان أن نوليهما اهتماما خاصا في سياق التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون. وسأتوخى الإيجاز فيهما.

أولا، فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في تسوية الأزمة الأوكرانية، فمن الواضح أن الأزمة تعدُّ

من أخطر الانتهاكات الجسيمة للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون التي تم الاتفاق عليها في هلسنكي منذ ما يزيد على ٤٠ عاما. ومنذ بداية الأزمة، ارتقت المنظمة إلى مستوى ذلك التحدي. وعليه، تسهم بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا على أساس يومي في الحد من التوترات في شرق البلد وفي خط التماس فضلا عن جميع أنحاء منطقة النزاع. وأحرزت البعثة أيضا تقدما نحو تنفيذ اتفاقات مينسك من قبل الطرفين.

ونشيد بشجاعة النساء والرجال الذين يعملون في الميدان في ذلك الصدد. وندين بأشد العبارات جميع الأعمال التي تهدد أمنهم أو تسعى إلى عرقلة مهامهم وتدمير معدات البعثة، مثلما لوحظ في خلال الشهور الأخيرة، وخاصة في المنطقة الانفصالية.

وتواصل المنظمة أيضا تذليل الحوار بين الأطراف في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. ويمكنها أن تعول على الدعم السياسي المقدمة لها من صيغة نورماندي، كما ذكر زميلي من ألمانيا. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن تلك المناقشات قد أصبحت في مأزق الآن. فهي باتت بحاجة أكثر من ذي قبل إلى إعادة إشراك جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الروسي والجماعات الانفصالية التي تدعمها. ولا يمكن إثبات تلك المشاركة إلا بإبداء العزم السياسي القوي على دعم تلك المحادثات، بوصفها أمرا عاجلا وضروريا. ويجب على الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها وأن تلبي توقعات السكان المدنيين المحاصرين بالنزاع. وينبغي التصرف بشكل أكثر إيجابية في كل من فريق الاتصال الثلاثي وصيغة نورماندي.

ولا يمكننا الحديث عن الأزمة الأوكرانية دون العودة إلى ضم روسيا للقرم بصورة غير شرعية قبل خمس سنوات. وتعزى التوترات المتزايدة في بحر أزوف والبحر الأسود إلى انتهاك حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونكرر في ذلك الصدد، دعوتنا إلى الإفراج غير المشروط عن البحارة الأوكرانيين الذين احتجزوا منذ الحوادث البحرية الخطيرة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فضلا عن إعادة الزوارق المحتجزة.

ثانيا، وفيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، ندعو جميع الأطراف الفاعلة في النزاعات التي طال أمدها وجميع الدول الأعضاء إلى دعم جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تُسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التسوية السياسية والسلمية للنزاعات التي طال أمدها في ناغورنو كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا، ولكن في هذا الصدد أيضاً، لا يمكن إلا للإرادة السياسية للأطراف أن تصل بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة، الأمر الذي يؤدي إلى تسوية هذه الأزمات. وستواصل فرنسا المشاركة الكاملة في الوساطة في نزاع ناغورنو كاراباخ، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة مينسك، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا. إن الالتزامات التي تعهدت بها الدول المشاركة وأنشطة تيسير الحوار التي تقودها المنظمة تُطالب باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب جميع الدول. وتستند رؤية السلام والأمن في أوروبا، على النحو المتوخى عند توقيع وثيقة هلسنكي الختامية، على هذه الركيزة. وتكرر فرنسا التأكيد على التزامها تجاه المنظمة بوصفها منبراً للحوار بشأن جميع المسائل الأمنية التي تؤثر في القارة الأوروبية ونهجها المتعدد الأبعاد للأمن.

وفي الختام، أود أن أذكر، من جهة، الأولوية التي يجب أن تعطى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى التداخل الكبير بين عمل المنظمة والأمم المتحدة. وفي وقت يبدو فيه تجاوز الانقسامات على الصعيد الدولي متعذراً، فتحت وثيقة هلسنكي الختامية، وهي حجر الزاوية للمنظمة، صفحة جديدة في تاريخ تعددية الأطراف. يجب علينا الآن أن نستلهم ذلك المثال بوصفه شكلاً مجدَّداً ومنشَّطاً لتعددية الأطراف يبدو لنا أكثر ضرورة من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الكبيرة لوقتنا الراهن. علينا ألا ننسى أبدا أن السلاحين السريين لتعددية الأطراف هذه هما الاحترام والحوار. إن المنظمتين تنهضان بنهج

مشترك يجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن واجبنا مواصلة دعم عمل المنظمة لتعزيز الأمن على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في جميع الأزمات التي تستنهض تلك المنظمة للعمل. إن التزام فرنسا بهذا الاتجاه هو التزام راسخ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لايتشاك للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد لايتشاك (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم وعلى عبارات الدعم لرئاستنا الحالية وأولوياتها. فهذا مشجع جداً بالنسبة لنا. إنني ممتن أيضاً لتقييمهم الحالة الراهنة بشأن مختلف المسائل والتحديات التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد أحطنا علماً بها على النحو الواجب وسوف نستخدمها في عملنا في المستقبل. وهي قيّمة للغاية بالنسبة لنا. إنني أشعر بالامتنان أيضاً للنهج التفاعلي الذي أبداه سفير ألمانيا، وسنقدّم إجابات على أسئلته خارج القاعة. وأتمنى لأعضاء المجلس كل النجاح في عملهم لأن ذلك ما نحتاج جميعاً إليه – وهو نجاح أعمال مجلس الأمن. وأتطلع بشدة إلى تعاوننا طوال فترة رئاستنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لايتشاك على ملاحظاته الإضافية والتزامه الشخصي والتزام منظمته بتعزيز الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.